



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الواقع التربوي والتعليمي في العراق التحديات وخيارات المواجهة

د. فراس جاسم موسى



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الواقع التربوي والتعليمي في العراق التحديات وخيارات المواجهة

د. فراس جاسم موسى *

المقدمة:

يواجه الواقع التربوي والتعليمي في التعليم العام في العراق تحديات ومشكلات كثيرة في مختلف المكونات التربوية والتعليمية -وَفُقْ دراسات وبحوث وتقارير محلية ودولية- من أبرزها: نقص الأبنية المدرسية، وحاجة محتوى المناهج الدراسية إلى المراجعة المستمرة، وضعف إعداد الهيئات التعليمية والتدريسية، وتقادم طرائق التدريس، فضلاً عن الحاجة إلى مراجعة التشريعات التربوية والتعليمية وغيرها من المشكلات والتحديات.

ونلاحظ في مجال الأبنية المدرسية تزايد هذه المشكلة سنوياً، مع استمرار حركة البناء لكن بما لا يتناسب مع الحاجة الفعلية، وتزايد نسب السكان من تَمَّ تزايد أعداد الطلبة الداخلين للمدارس، حتى بلغ عدد الأبنية التي تحتاجها وزارة التربية (9000) مبنى.

وفيما يتعلّق بتقليدية طرائق التدريس، فمع التطوُّر الهائل في التكنولوجيا والثورة الرقمية وإستراتيجيات التعليم والانفجار المعرفي والتحوُّلات العلمية ما تزال كثير من مدارسنا تعتمد أسلوب الحفظ والتلقين واسترجاع المعلومات حين الطلب، فضلاً عن جانب آخر يتمثّل بالتزام الأنماط السائدة في الدروس والامتحانات وغيرها.

وما يخص المناهج الدراسية التي تُعدُّ إحدى ثالوث العملية التعليمية إلى جانب الطالب والمعلم التي تحتاج إلى مراجعة مستمرة على وَفْق نظام علمي دقيق، نجد أنّ مؤسَّساتنا التعليمية إلى الآن تعتمد إلى حدِّ كبير المفهوم القديم للمنهج الذي يُفسر بأنّه محتوى الكتاب المدرسي فقط، في الوقت الذي أصبح المفهوم الحديث قائم على اعتماد عناصر أخرى للمنهج هي الأهداف وطرائق التدريس والأنشطة ووسائل التقويم إلى جانب محتوى الكتاب، كما أنّ المناهج الحالية تحتاج إلى أن تواكب حاجة السوق.

* باحث.

أمّا إعداد الهيئات التعليمية والتدريسية فالملاحظ هو حاجتهم إلى اعتماد قواعد إعداد معلم القرن الحادي والعشرين باعتماد التقنيات الحديثة وشروط القبول ونظم الكليات التربوية والخبرات وغيرها؛ إذ إنّ إعداد المعلم حالياً لا يستوعب كل هذه الشروط.

أمّا ما يرتبط بالتشريعات التربوية والتعليمية فقد لوحظ تقادمها وحاجتها لا أقل للمراجعة بعد أن عفا عليها الزمن فبعظها صدر في سبعينيات القرن الماضي مع تسارع المتغيرات في قطاع التعليم وتغير وتطور وسائل التعليم ونظمه وبعضها يجانس نظاماً سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً سابقاً مع تغيّر النظام الشامل سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وتطوّر الإنسان نفسه وكما هو معلوم فالتشريع يولّد من حاجة المجتمع.

ولكل ما تقدّم، نسعى في هذه الورقة إلى تناول مشكلة التعليم عبر الإجابة عن السؤال الآتي:
ما السياسات اللازمة لتحسين الواقع التربوي والتعليمي في العراق في ظل هذه التحديات؟

ونعني بالسياسات في محل هذه الورقة هي: الخطط والتشريعات والإجراءات كافة الخاصة بتحسين الواقع التربوي والتعليمي في العراق، وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي تقسيم الورقة إلى محورين رئيسين هما: المحور الأول يتناول المجال التشريعي، والمحور الثاني يتناول المجال التربوي-التعليمي، بحيث يتضمنان عرض أبرز التحديات التي تكثف العملية التربوية والتعليمية في هذين المجالين، للوصول إلى الخيارات المتاحة لمواجهة هذه التحديات.

أولاً: المجال التشريعي

تضمن الدستور العراقي النافذ في أحكامه حق الأُولاد في التربية والتعليم، وعدّ التعليم عاملاً أساساً لتقدّم المجتمع، وحق تكفله الدولة، وكذلك إزاميته في المرحلة الابتدائية، ومكافحة الأمية، وجعل التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحل¹، فضلاً عن وجود العشرات من التشريعات التي نظمت أحكام العملية التربوية والتعليمية وأحوالها، وكان من بين أحدث هذه التشريعات قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011م وتعديلاته وقانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011م وقانون مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين قبل نصف السنة، وإلغاء العشرات من قرارات مجلس قيادة الثورة الخاصة بالشأن التربوي التي كانت استثنائية وغير منصفة، ومنح

1. دستور جمهورية العراق: الفقرة (ثانياً) من المادة (29)، والفقرة (أولاً، وثانياً) من المادة (34)، مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، ط7، بغداد، 2013م.

الصلاحيات المخصصة إلى مديريات التربية العامة في كل محافظة إلى مجالس المحافظات في خطوة ديمقراطية ولا مركزية في الإدارة، ولتسهيل وتسريع إجراءات المديريات العامة، فضلاً عن إنجازات تضمنتها هذه التشريعات وغيرها دفع بها مجلس النواب بالتعاون مع جهات متعددة مختصة مثل صرف مخصصات مالية تصل إلى (150000) دينار مقطوعة شهرياً للتربويين، ورفع التسكين عن الدرجات الوظيفية للإداريين العاملين في وزارة التربية، ونشاطات عديدة مثل إقامة المؤتمرات والندوات، والاجتماعات، والإجراءات الرقابية بمختلف الأدوات الرقابية، لكن مع ما مرّ ذكره تواجه الوزارة حاجات تشريعية ذات بعدين:

البعد الأول: وجود تشريعات نافذة² ما زالت بحاجة إلى تطبيقها تطبيقاً مناسباً، مثل:

1. المادة (3) البند (ثالثاً) من قانون وزارة التربية التي تنص على (وضع برنامج إعداد المعلمين وتدريبهم والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتطوير هذا البرنامج).
2. المادة (3) البند (خامساً) من قانون وزارة التربية التي تنص (تهيئة المعلمين والمدرسين ... وإعادة تدريبهم أثناء الخدمة وتطوير قدراتهم المهنية والعلمية).
3. نص المادة (3) البند (سادساً) من قانون وزارة التربية بخصوص إعداد المناهج الدراسية لمراحل التعليم وأنواعه وتهيئة وسائلها وكتب الدراسة فيها والإشراف عليها وتطويرها استناداً إلى البحوث العلمية والدراسات والاتجاهات التربوية الحديثة.
4. المادة (3) البند (سابعاً، وعاشراً) من قانون وزارة التربية التي تنص على توفير العناية بالتربية الدينية، والخلقية، والتربية الرياضية، والفنية، والاهتمام بالتربية الصحية للطلاب والتربية البيئية وتوفير الخدمات الصحية، والتغذية المدرسية.
5. نص المادة (3) البند (ثامناً) من قانون وزارة التربية لوضع نظم الإرشاد التربوي والنفسي وأساليبهما.
6. المادة (3) البند (الحادي عشر) من قانون وزارة التربية التي تنص على (تنشيط التعامل والتفاعل بين المدرسة وبيئتها المحلية بالتنسيق مع المجالس البلدية وتعزيز دور مجالس الآباء والمعلمين)، ويمكن في هذا السياق إعمال نظام مجالس الآباء والمعلمين رقم (1) لسنة 1994.

2. مجلس النواب العراقي: لجنة التربية النيابية، إنجازات ونشاطات لجنة التربية النيابية للدورة التشريعية الثانية، للمدة من 2010-2013، (تقرير غير منشور)، بغداد.

7. المادة (3) البند (ثالث عشر) من قانون وزارة التربية التي تنص (التنسيق والتعاون مع المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز العملية التربوية وتطويرها).
8. نص المادة (12) من قانون وزارة التربية بخصوص تنظيم عمل التعليم المهني وفروعه.
9. فك دمج التعليم المهني من ديوان الوزارة وإعادته إلى سابق وضعه وفق المادة (5) البند (أولاً) الفقرة (ز) من قانون وزارة التربية.
10. المادة (34) من الدستور (أولاً، وثانياً) الخاصة بالزامية التعليم ومجانيته.
11. تطبيق قانون منحة التلاميذ ولو بصورة انتقائية مرحلية، أي: منح المنحة المالية للتلاميذ ذوي الدخل الواطئة والمرضى منهم؛ حتى يتحسن موقف العراق المالي.
12. قانون مكافأة أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية رقم (12) لسنة 2012.
13. قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين التربويين رقم (8) لسنة 2018. وغيرها من التشريعات النافذة التي تحتاج إلى تطبيقها تطبيقاً مناسباً.

البعد الثاني، الحاجة إلى سنّ تشريعات تطور من الواقع التربوي وتدفع باتجاه تقدّمه مثل:

1. قانون للأبنية المدرسية: للنقص الشديد المستمر والمتضاعف في كل عام، اقتضى البحث في تشريع قانون يضمن سد الحاجة من هذه الأبنية، مثل تأليف هيئة عليا شاملة للأبنية المدرسية تمنح صلاحيات مالية وفنية واسعة ومسؤولة عمّا يتعلّق بملف الأبنية المدرسية³.
2. حاجة التشريعات التربوية والتعليمية إلى المراجعة للوصول إلى تعديل أو إلغاء أو استبدال ما يحتاج لذلك منها؛ لتغيير نمط وطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، قدر الحاجة بتحديد الموضوعات اللازم وإعادة التشريعات الخاصة بها، مثل الأهداف وأنظمة الامتحانات، والدوام، والانضباط، وغيرها.

3. كتاب الدائرة البرلمانية بمجلس النواب العراقي الوارد إلى دائرة البحوث بالمجلس، بالعدد (290) بتاريخ 26/5/2015، موضوعه المؤتمر الأول للإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع مرافقات بأوليات المؤتمر المنعقد ببغداد، بتاريخ 6/5/2015.

ثانياً: المجال التربوي – التعليمي:

يواجه قطاع التربية والتعليم في هذا المجال جملة من التحديات والمعوقات التي تعوق تقدّمه وتحقيقه لأهدافه في بناء جيل واعد، ويمكن عرض أبرز هذه التحديات بما يأتي:

1. مع وجود فلسفة تربوية وضعتها وزارة التربية وصدرت عام 2009م، إلا أنّها تحتاج إلى دراسة أبعاد أخرى واتفاق أكثر شمولية من حيث الفكر والرؤى والجهات والأفراد والجماعات، وحتى أبعاد العالمية في بناء هذه الفلسفة، وإن كان قد صدر الإطار العام للمناهج المنبثق عن هذه الفلسفة لكن ما زلنا نحتاج إلى مراجعة الفلسفة نفسها⁴.

2. بناء إستراتيجية وطنية جديدة للتربية والتعليم العالي بعد انتهاء أمد الإستراتيجية الوطنية السابقة (2012-2022).

3. قلة التخصيصات المالية المخصّصة لوزارة التربية، أو على الأقل ضعف استيعابها لجميع حاجات الوزارة ومتطلباتها الآنية، والمستقبلية من ناحية الخطط التطويرية؛ إذ ما تزال نسبة الإنفاق العام على التربية والتعليم في العراق متدنية قياساً بحاجاتها ومتطلباتها، وبما تخصصه دول المحيط الإقليمي والدولي لها⁵، ومن جانب آخر تتباين متوسطات الإنفاق السنوي للأسر على التعليم على وفق المستويات التعليمية ووصلت نسب الأسر التي لا تتمكّن من تسديد نفقات التعليم لأبنائها إلى (20%)⁶، بما يخلّف وضِعاً صعباً يحدُّ من التطلّعات لتطوير هذا القطاع المرتبط ببناء الحاضر والمستقبل.

4. ومن أهم وأبرز التحديات التي تواجه القطاع التربوي والتعليمي في العراق، هي نقص الأبنية المدرسية، وهذه المشكلة تتفاقم سنوياً مع عدم إيجاد الحلول المناسبة لها، ففي عام 2011 - وفق بيان لجنة التربية النيابية - آنذاك كانت هناك حاجة إلى (4000) مدرسة، ووفق بيان اللجنة المذكورة نفسها في عام لاحق ارتفعت الحاجة إلى (7000) مدرسة⁷، وترتفع الحاجة في كل عام حتى وصلنا اليوم وفق بيان وزير التربية الحالي إلى ما بين (8000-9000) مبنى مدرسي، أي: ما

4. ينظر إلى وزارة التربية العراقية: المديرية العامة للمناهج، الفلسفة التربوية وأهدافها، بغداد، 2009.

5. وزير التربية العراقي: مقابلة مع وكالة (آي نيوز)، بتاريخ 30/6/2015، منشورة بالموقع الرسمي للوكالة على الرابط الإلكتروني، www.alliraqnews.com، تاريخ الدخول، 29/9/2016.

6. مجلس النواب العراقي، الحكومة الاتحادية، حكومة إقليم كردستان: الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والإقليم للسنوات (2011-2020) (الملخص التنفيذي)، (تقرير غير منشور)، بغداد، 2012م.

7. مجلس النواب العراقي: لجنة التربية النيابية، إنجازات ونشاطات لجنة التربية النيابية للدورة التشريعية الثانية، للمدّة من 2010-2013، (تقرير غير منشور)، بغداد.

يفوق حوالي الـ(20000) مدرسة⁸، ويؤثر هذا النقص على ما يأتي:

أ- المستوى العلمي والتربوي للطلبة والتلاميذ والأطفال والهيئات التعليمية والتدريسية ويشكل ضغطاً نفسياً عليهم؛ لزيادة الاكتظاظ المدرسي، وزحام الصفوف، وتشتيت انتباه الطالب، وتضغط على أداء المعلم، والمدرس العلمي.

ب- زيادة نسب التسرّب والرسوب وسوء الأثر التربوي والسلوكي في الطلبة.

ج- تنامي أعداد المدارس الطينية والمتقادمة والآلية للسقوط.

د- زيادة ازدواج الدوام الثنائي والثلاثي وتداعياته السلبية.

5. ضعف المستوى التدريبي والتطويري للملاكات التربوية والتعليمية عموماً، وعدم الحصول على تدريب كافٍ خصوصاً.

6. حاجة نظم القياس والتقويم والامتحانات إلى تطوير بما يواكب تطور التعليم في العالم ومتابعة الهيئات التدريسية والتعليمية؛ لضمان جودة الأداء، وفي سياق نظم الامتحانات نلاحظ ضرورة إعادة النظر بتعدد أدوار الامتحانات التي وصلت إلى الدور الثالث؛ فضلاً عن منح درجات إضافية لدرجات الطالب لما قد يكون له تداعيات سلبية في المجال العلمي⁹.

7. حاجة المناهج الدراسية إلى تطوير بما يضمن حاجات الطلبة وميولهم واتجاهاتهم وخصائص نموهم العمري والعقلي وطبيعته، وأهداف التربية، وحاجات المجتمع خاصة بعد التغيير الشامل في العراق.

8. تقادم طرائق التدريس خاصة وإستراتيجياتها بعد ابتكار عديد من هذه الإستراتيجيات وابتكار ما بات يعرف بإستراتيجيات ما وراء المعرفة؛ لتحفيز التفكير الناقد والإبداعي والفهم لدى الطلبة بمختلف المراحل الدراسية.

8. تصريح وزير التربية العراقي (علي حميد مخلف الدليمي)، خبر منشور على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء العراقية، على الرابط الآتي، www.ina.iq، تاريخ نشر الخبر، 2022-4-17، تاريخ الدخول إلى الموقع 2022-7-7 م .

9. مجلس النواب العراقي: لجنة التربية النيابية، إنجازات ونشاطات لجنة التربية النيابية للدورة التشريعية الثانية، للمدة من 2010-2013، (تقرير غير منشور)، بغداد .

9. ضعف الهيكليات الخاصة بمديريات التربية العامة وتوزيع الهيئات التعليمية والتربوية ونظم الترقيات؛ لغياب التناسب بين هذه الهيكليات وكذلك غياب التناسب بين توزيع الهيئات التدريسية والتعليمية، وحاجة المدارس من الأعداد والاختصاصات والجنس والبيئة والإشراف التربوي والاختصاصي ودور المرشد الاجتماعي وغيرها.

10. انخفاض فرص التعليم الكفؤ على أساس نسب الالتحاق والمساواة بين الجنسين والبيئة والكفاءة.

11. ضعف مستوى صفوف التربية الخاصة وحاجتها إلى العناية بالصف من حيث التجهيزات اللازمة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم، وتلاميذه من حيث متطلباتهم من طرائق التدريس الملائمة لكل حالة على حدة والمعلم المتدرب المختص.

12. غياب البيئات المدرسية الصديقة والمناسبة من حيث مساحات المدارس والحدائق والمرافق والخدمات الصحية للطلبة والمستلزمات التربوية والتعليمية والتقنية ووسائل الإيضاح والمختبرات، والمكتبات المدرسية والملاعب الرياضية وأماكن ممارسة المواهب والهوايات، والحوانيت، وصفوف التربية الخاصة.

13. ضعف التنسيق المستمر والمناسب فيما يخص الشؤون التربوية والتعليمية والاجتماعية والصحية بين وزارة التربية والوزارات والجهات المختصة مثل وزارة التعليم العالي، والصحة والرياضة والشباب، ومجالس المحافظات، ودواوين الأوقاف، وغيرها.

14. حاجة مراكز وخطط وإجراءات وبرامج محو الأمية إلى الدعم المباشر والمستمر لعدم بلوغ الأهداف المنشودة الكاملة حتى الآن من حملة محو الأمية؛ مع تشريع قانون خاص بها، وافتتاح مراكز تعليم في المدارس، إذ ما زالت نسب الأمية مرتفعة والتفاوت في التعليم على أساس الجنس والبيئات قائم لحد الآن.

15. حاجة القيادات الإدارية إلى التدريب والتطوير والخبرات المتقدمة.

16. ضعف تطبيقات إدارة الجودة والاعتماد.

17. الحاجة إلى الخطط والتخطيط الإستراتيجي المناسب للمدارس وهيئاتها وإداراتها؛ لبلوغ الأهداف المنشودة.

18. مشكلة الغش الامتحاني وخاصة الغش الإلكتروني، وتسرب الأسئلة الامتحانية المتكرر وتداعياتها السلبية التربوية والتعليمية.

19. تفشّي بعض الممارسات اللاأخلاقية بين الناشئة خصوصاً، مثل: التدخين، وتعاطي المخدرات والفواحش.

20. ارتفاع نسب الرسوب والتسرب بمختلف المراحل الدراسية ما يمثل هدراً في المال العام، إذ وصلت وُقُف بيانات العام 2015م المتوفرة لدينا مثلاً وُقُف المراحل والسنوات (-2006 2014): الابتدائية نسبة تراوحت ما بين (10.5% - 17.8%) وكانت النسبة الأعلى في العام الدراسي (2013/2014)، والمتوسطة تراوحت (17.8% - 31.3%) والنسبة الأعلى للعام (2013/2014)، والإعدادية (17% - 29.1%) والنسبة الأعلى للعام (2007/2008)، وكذلك فإنَّ نسب التسرب ما تزال تسبّب قلقاً تربوياً وتعليمياً مع انخفاضه قياساً بسنوات مضت¹⁰.

21. ضعف أسس وطرائق اختيار الهيئات التعليمية والتدريسية في المؤسسات التربوية والتعليمية من دون استيعاب أحدث الطرائق والأسس العالمية المناسبة لبيئة العراق، وبحقّق العدالة والكفاءة.

ثالثاً: خيارات تحسين الواقع التربوي والتعليمي في العراق وتطويره

وبعد عرض أهم التحديات التي تواجه العملية التربوية والتعليمية في العراق يمكن عند هذا الموضوع الإجابة عن سؤال الورقة، وفي هذا المسار نعرض المقترحات الآتية:

1. لأنَّ مسألة تحسين الواقع التربوي والتعليمي لا ترتبط بوزارة التربية فقط؛ فيُقتَرَح تأليف لجنة مختصة تتكوّن من ممثلين من لجنتي التربية والتعليم العالي النيابيتين ووزارتي التربية والتعليم العالي، وأساتذة مختصين بمجال القانون والتربية والتعليم وعلم الاجتماع والنفس وخبراء محليين ومنظمات مجتمع مدني معنية بالشأن التربوي والتعليمي، ومجالس المحافظات ويمكن كذلك اختيار مجموعة من مجتمع التربية المستهدفين من الطلبة وأولياء الأمور؛ للاستماع إلى ملاحظتهم، تتولى هذه اللجنة عملية مراجعة التشريعات التربوية والتعليمية كافة للوصول إلى صيغ مثلى لتشريعات تناسب واقع المجتمع بعد التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، وتضمن تقدّم العملية

10. كتاب صادر من وزارة التربية العراقية: المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الإحصاء، معلومات إحصائية، إلى مجلس النواب العراقي / دائرة البحوث، العدد: 44485، بتاريخ: 2/9/2015م..

التربوية والتعليمية في العراق، عن طريق تعديل ما يحتاج إلى التعديل منها، أو حذف ما لا يناسب منها، أو تشريع تشريعات جديدة، ويُعدُّ هذا الإجراء المقترح خطوة مكتملة، ومعززة ومنسقة لعمل مجلس النواب، وإجراءات وزارة التربية التي بدأت بإعادة النظر بالقوانين والأنظمة الخاصة بالتربية.

2. تعزيز التخصيصات المالية التي تحتاجها وزارة التربية لحل المشكلات والتحديات المذكورة التي تعترضها، مع الأخذ بنظر الاعتبار المركز المالي للعراق عن طريق مناقلة التخصيصات المالية من الأبواب الأقل أهمية، أو الممكن تأجيل تنفيذها إلى القطاعات الأكثر أهمية، أو البحث عن بدائل للأموال المخصصة في الموازنة السنوية لتمويل الوزارة، ويمكن في هذا الإطار اقتراح بعض البدائل ومنها:

أ- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم بصفه كافه وتوفير التسهيلات اللازمة له، ودعم التعليم الأهلي الذي ما يزال يشكّل مالا يتجاوز (6%) من المدارس والرياض الحكومية¹¹، عبر دراسة تشريعات الاستثمار وخلق بيئة مناسبة له.

ب- معالجة مشكلة نقص الأبنية المدرسية عن طريق المنح والهبات والتبرعات الواردة إلى الوزارة، أو مناقلة الهبات، والتبرعات المطلقة الواردة للدولة من وزارات أقل حاجة لها وتخصيصها ملف الأبنية المدرسية.

ج- اللجوء إلى البناء العمودي الواسع المساحات؛ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وفك ازدواج الدوام الثنائي والثلاثي.

د- إصدار طوابع بمبالغ محددة غير مكلفة على المواطن تنظم مع البريد، أو المعاملات يذهب ريعها إلى بناء المدارس إلى جانب عوائد تطبيق قانون رسم طابع الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الأطفال رقم (19) لسنة 2019¹².

هـ- تشجيع ثقافة التبرع ولو بمبالغ زهيدة غير مؤثرة على أولياء الأمور عن طريق برامج توعوية بمجالس الآباء والإعلانات في وسائل الإعلام المتنوعة والخطب الدينية والمؤسسات الحكومية وغير

11. وزارة التخطيط ووزارة التربية العراقية، إحصاء التعليم المهني في العراق للعام الدراسي 2015/2016، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط العراقية، على الرابط: www.cosit.gov، تاريخ دخول الموقع يوم الأربعاء الموافق 24/9/2016.

12. وزارة العدل العراقية: جريدة الوقائع العراقية، العدد 4559 بتاريخ 21 تشرين الأول لسنة 2019م.

الحكومية مشيرين إلى أنّ أحد النتائج المتحقّقة فعلاً في هذا الجانب حصول إحدى مديريات وزارة التربية على مبلغ (800) مليون دينار تبرعات من مجالس الآباء؛ لإعادة تأهيل مدارس تلك المديرية¹³.

و- حتّى دول داعمة وصديقة على تبني بناء مدارس عصرية ونموذجية في خطوة لتعزيز التكافل الدولي عن طريق تهيئة خبراء مختصين في فن المفاوضات بهذا الجانب لاستحصال المنح المالية.

ز- بناء مدارس نموذجية بطريقة البناء الجاهز المتطور والسريع في أثناء العطل الصيفية¹⁴.

ح- اللجوء إلى المباني المستأجرة، لكن بمبالغ لا تشكل عبئاً كبيراً على موازنة المدرسة وليست على حساب أبواب أخرى تضعف من تحقيق الهدف الأساس للمدرسة في إعداد طالب متكامل من الناحية المعرفية والخلقية والسلوكية .

ط- استمرار الحكومة في المشروعات الاستثمارية كالاتفاقية الصينية الحالية وغيرها.

3. إعداد فلسفة تربوية وتعليمية شاملة وموحدة للعراق، تتضمن تحديد أهداف عامة وخاصة يشترك في إعدادها كل فئات المجتمع بطرائق مناسبة؛ لأنّ الفلسفة التربوية شأن عام.

4. اعتماد أحدث التقنيات في التخطيط التربوي والإستراتيجي في إدارة مؤسسات التربية والتعليم بمفاصلها كافة.

5. التنسيق بين وزارة التربية والوزارات والجهات ذات الاختصاصات والمهام المتناظرة كمجلس النواب، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة الشباب ودواوين الأوقاف ومجالس المحافظات وأمانة بغداد ووزارة الإعمار والبلديات والإقليم، للتعاون في الموضوعات والملفات المشتركة، وعلى سبيل المثال يمكن لوزارة الإعمار والبلديات وأمانة بغداد بناء الملاعب والحدائق والساحات اللازمة للمدارس وكذلك يمكن فك أي خلاف، أو تعارض بين هذه الجهات خاصة بعد ما لاحظناه من وجود حساسيات وخلافات في أثناء فك ارتباط المديريات العامة للتربية في المحافظات من وزارة

13. المؤتمر التربوي النوعي الأول، الذي أقامته وزارة التربية في فندق الرشيد، وسط بغداد، ونشرت وقائعه بجريدة المدى، بتاريخ 18/9/2016م، على الموقع الرسمي للجريدة على الرابط الإلكتروني: www.almadapress.com، تاريخ الدخول، 25/9/2016م.

14. المؤتمر الأول للإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع مرافقات بأوليات المؤتمر المنعقد ببغداد، بتاريخ 6/5/2015.

التربية، وإلحاقها إدارياً بالمحافظات، فيمكن تأليف لجنة مركزية استشارية يكون في عضويتها ممثلين عن لجنة التربية النيابية، ووزارة التربية، ولجان التربية، وفي مجلس المحافظات؛ لتجاوز أيّ خلافاتٍ آنية، أو مستقبلية¹⁵.

6. دعم المديرية العامة للمناهج في وزارة التربية واللجان المختصة، وإشراك جهات وأفراد في إعداد مناهج دراسية تسهم في تطور الطلبة من الناحية العلمية بمواكبتها للتطوّر في العالم، وكذلك تنمّي فيهم ثقافة المواطنة والدفاع عن العراق، وتبرز التراث المشترك للمجتمع العراقي وبصورة متوازنة، وتنمّي فيهم ثقافة الإبداع ومهاراتها لا ثقافة الإيداع، ومن جانب آخر تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ، وحاجاتهم وميولهم وتوجهاتهم، وتنمّي لديهم التفكير النقدي والإبداعي.

7. تجنّب طرائق التدريس التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين والارتكاز على المدرّس والمعلّم، واعتماد إستراتيجيات التدريس الحديثة القائمة على محورية الطالب والتلميذ، ويكون دور المعلّم والمدرّس فيها موجّهاً ومديراً للنقاش العلمي، ومصحّحاً عند الحاجة.

8. تطوير أساليب الامتحانات والتقييم بالتركيز على الجانب المهاري والوجداني، فضلاً عن الجانب المعرفي، واستحداث مركز وطني للتقويم والتطوير التربوي من دون زيادة أعباء مالية إضافية على الوزارة وإثماً بناؤه من مقدرات وموارد الوزارة نفسها¹⁶.

9. تطوير مقاييس الجودة والاعتماد الأكاديمي التربوي والتعليمي، وتدريب الهيئات التدريسية، والتعليمية، والإدارية، والإشراف، والإرشاد وتطويرها عن طريق مؤسسات وبرامج وخبرات دولية ومحلية متميزة ونشر ثقافة الجودة، وإلزام المؤسسات التعليمية والتربوية بتطبيق معايير الجودة ومراقبة ذلك.

10. دعم نقابة المعلمين بكل ما من شأنه حماية المعلمين والمدرّسين وحقوقهم العلمية والعملية، ودراسة مشكلاتها من قبل الجهات المختصة.

11. تبني مجلس الخدمة الاتحادي تحديداً معايير علمية وإدارية خاصة لاختيار الهيئات التدريسية

15. المؤتمر الأول : المصدر السابق .

16. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق المركز والإقليم للسنوات (2011-2020): مجلس الوزراء وآخرون، بغداد، 2012م.

والتعليمية وتعيينهم على وفق نظمٍ متطوّرة ورصينة؛ تتبّع في الدول المتطوّرة في مجال التربية والتعليم.

21. تنمية التعليم المهني وتشجيعه كماً وكيفاً؛ وذلك لتزايد أهمية مخرجاته خاصة، وأنّه يسهم في تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والفنية، ويسهم في تنويع مصادر الدخل للفرد والمجتمع ويمكن في هذا الإطار تحديد نسبة من الوظائف في القطاع العام للعشر الأوائل في مدارس التعليم المهني، أو منح قروض ميسرة للخريجين منهم الراغبين بإقامة مشروعات تنموية على وفق نظم إقراض خاصة، ووضع نظم خاصة؛ لشراء منتجات مشروعاتهم تشجيعاً لهم، أو التزام نسبة من الأوائل والمتميزين وتوظيفهم في القطاع الخاص، وغيرها من السبل.

13. تأكيد الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية بمختلف المناهج والمراحل الدراسية، وربط موضوعات المناهج بحاجة السوق.

41. استحداث منافذ الاستثمار وتوسيعها في وزارة التربية كما في وزارة التعليم العالي؛ لتمويل بعض مشروعات الوزارة ذاتياً، مثل: فتح منافذ خدمات للدراسات، والبحوث، والمكتبات، والمصادر، والتطبيقات، والمشروعات التربوية والتعليمية، والاستشارات، والطباعة، والتدريس المدعوم، وخدمات مدارس التعليم المهني بفروعها كافة في مشاركة المدرسين بتقديم خدمات لقاء مبالغ محددة للقطاع الخاص.

51. تحسين نشاط البحث العلمي في وزارة التربية، وإيجاد فرص لتواصل المركز مع العالم الخارجي، والتجارب التربوية الرصينة، وتوفير المعدات اللازمة للمركز، وتعزيزه باحثين حاملين للشهادات العليا، ولهم خبرات عملية وعلمية واسعة، ودعمهم مالياً ومعنوياً¹⁷.

61. الاهتمام بمطابع وزارة التربية، ومعامل المستلزمات التربوية، وتأهيلهما؛ لأهميتهما في تحقيق الاكتفاء الذاتي من حاجات الوزارة من إنتاجهما.

17. بناء ثقافة التطوُّع، والمبادرات، والنشاطات البنّاءة بين أوساط الطلبة، والهيئات التدريسية والتعليمية، لكلِّ ما من شأنه المحافظة على المدارس، ونظافتها، وزينتها، ويمكن في هذا الإطار إطلاق حملات تطوعية في العطل الصيفية لأيام معدودة لكلِّ طالبٍ ومعلِّمٍ أو مدرِّسٍ وفق قابليّاتهم في تنظيف المدارس، وتأهيلها، وتصليح مقاعد الطلِّب، والأثاث، والعناية بالكتب، وغيرها من

17. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق: مصدر سبق ذكره، ص 41.

النشاطات، إذ قد توَفَّر مثل هذه النشاطات على الدولة مبالغ كبيرة، وتخلق فرصة كبيرة لاستمرار المؤسسات التربوية لمدة طويلة في تقديم خدماتها للمؤسسات التربوية وأفرادها والمجتمع حاضراً ومستقبلاً.

81. مراعاة وزارة التربية في خططها تحقق المساواة في تقديم خدماتها التربوية والتعليمية على أساس الجنس، والكفاءة، والبيئات، والسكان، والحالة الاجتماعية.

19. معالجة نسب التسرُّب والرسوب عن طريق جعل المدرسة بيئة صديقة للطالب، وحل المشكلات، والمشاركة مع جهات حكومية تُعنى بحقوق الإنسان، وجهات دولية مختصة لوضع خطط للقضاء على ظاهرتي الرسوب والتسرُّب، ومع أنَّ نسب الطموح النهائي هي تفسير نسب الرسوب والتسرُّب، إلا أنَّه يمكن الوصول إلى نسب مقارنة للطموح تراعي الواقع لا تتجاوز في حالة الرسوب (3-5%) والتسرُّب (1-3%)¹⁸.

20. تطوير واقع صفوف التربية الخاصة عن طريق تأهيل الصفوف بالمستلزمات التعليمية المناسبة لحالاتهم المتنوعة، وتنسيب المعلمين الاختصاص وفق حالاتهم، وتدريبهم، وتطويرهم باستمرار والتعاون مع وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والصحة في مجال التلاميذ ذوي الحاجات الخاصة في التعليم وكذلك الخبرات الدولية والإبقاء على تعليمهم ضمن هذه الصفوف مع أقرانهم في مدارس الأسوياء، لكن بتقديم خدمات طبية وتعليمية إضافية لهم، والتأكد من انخراطهم في هذه الصفوف عن طريق قواعد بيانات خاصة¹⁹.

21. تعزيز مشروعات التجديد والإصلاح التربوي مثل مشروع تدريس اللغات الأجنبية في الصفوف المبكرة، والصفوف الثانوية، ومشروع البطاقة المدرسية ومشروع مدارس المتميزين والمدارس المنتسبة لليونسكو، ومشروع تنويع التعليم، واستخدام الحاسبات، والتقنيات في الصفوف، والمشاغل اليدوية، وغيرها من المشروعات²⁰.

22- تأكيد تطبيق التشريعات التربوية والتعليمية كافة بصورة مناسبة.

18. الإستراتيجية الوطنية: السابق، ص42.

19. سلوى إبراهيم إسماعيل: تقييم لواقع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق والخدمات المقدَّمة لهم، وزارة التخطيط العراقية: دائرة التنمية البشرية، قسم السياسات الاجتماعية، بغداد، 2009م.

20. عبدالله حسن الموسوي وآخرون: التجديدات التربوية واقع وطموح، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 2003م، ص27.

وما ينبغي بيانه أن كلَّ هذه الخيارات والسبل لا يمكن أن يُكْتَبَ لها النجاح إلا في حال توفُّر نقط عديدة، من أهمها:

1. أن توضع على وَفْق خطة منطقية متسلسلة بمحدود مكانية وزمانية وموضوعية محددة، بعد تقييم خطط سابقة، وربما الحالية أعدت بمجال هذا الموضوع.
2. أن توضع لجنة التربية النيابية خطة مراقبة، لمجريات هذه الخيارات المذكورة للنظر في نسب الاقتراب من تنفيذها، إعمالاً للدور الرقابي، والتشريعي للمجلس.
3. تكامل جميع الجهات المعنية وتناسقها وتعاونها بتحقيق هذه السبل، والخيارات على وَفْق برامج متوافقة تماماً.
4. توفير أسباب النجاح التشريعية والتنفيذية كافة لها.